S/PV.7153

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧١٥٣

الخميس، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بيرثيبال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد لي كيونغ شول
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد يانوس
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) (S/2014/142)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1429543 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) (S/2014/142)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد توسان كونغو – دودو، وزير جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية ومواطني أفريقيا الوسطى بالخارج.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2014/252)، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2014/142، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣).

سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد توسان كونغو – دودو، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشيد بحضوره هنا في المجلس.

يسر تشاد أن القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) قد اتُخذ بالإجماع. وقد صوتنا مؤيدين له على أمل أن نرى المجتمع الدولي يحشد جميع الموارد اللازمة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في الخروج من الأزمة الخطيرة التي تمر بها والتي لم يسبق لها مثيل. لقد كان لتشاد وجود في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ١٩٩٤ في مختلف البعثات التي تم نشرها هناك بمبادرة من المنطقة دون الإقليمية في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن ثم، فإن الوحدة التشادية شكلت جزءا من البعثات المتعاقبة، بما في ذلك القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا والقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة الثانية لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأخيرا، بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن خلال المشاركة في جميع تلك البعثات إلى جانب الدول الأخرى في وسط أفريقيا، كان أمل تشاد تقديم إسهام متواضع في إطار الإرادة الجماعية القوية للمجتمع الدولي بهدف تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومساعدتها على تفادي أزمة ذات تداعيات إقليمية. وبمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا نأمل أيضا أن نسهم في أمننا وفي أمن المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وكما يعلم المجلس، فإنه في أعقاب االاتهامات الخطيرة التي وُجهت إلى وحدتنا العاملة في إطار بعثة الدعم من قبل المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بخصوص الحادث الذي وقع يوم السبت، ٢٩ آذار/مارس في بانغي، قررت تشاد سحب وحدتها من البعثة. وعلى مدار شهور وقبل وقت طويل من توجيه هذه الاتهامات، كانت تشاد، التي ربما يشكل وجودها مصدر إزعاج لجداول أعمال البعض، هدفا لحملة إعلامية خبيثة جدا. ورغم تصويتي، تؤكد تشاد من جديد أن انسحابها من البعثة لا ينتقص بأي حال من التزامها واستعدادها الراسخ لتقديم كل دعم ممكن إلى الجهات الفاعلة في أفريقيا الوسطى وكذلك للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره في السعي إلى إيجاد مخرج من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من التقدم الذي لا يمكن إنكاره المحرز على أرض الواقع بفضل عمل البعثة والقوات الفرنسية المنتشرة ضمن عملية سانغاري، التي يجب أن نشيد بشجاعتها وجهودها، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الحالة ما زالت خطيرة وأن الهجمات على المدنيين مستمرة. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يطالب جميع أولئك المسؤولين، بما في ذلك مختلف الميليشيات، بالوقف الفوري لكل الهجمات على السكان المدنيين المسالمين والامتناع عن أي إجراء آخر قد يعرض للخطر الجهود الرامية إلى استعادة السلام والأمن والاستقرار وتشجيع المصالحة الوطنية. وبينما ننتظر الانتشار الفعلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، من المهم للغاية أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة لوضع حد للمذابح ومشاهد القتل البشعة على يد الغوغاء والتي تُرتكب ضد السكان المدنيين ككل وضد المسلمين بصفة خاصة.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه وفي ضوء خطورة الحالة، نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يزيد دعمه اللوجستي والمالي لبعثة الدعم الدولية وأن يعجل بنشر وحدات الشرطة والدرك في كل مركز حضري. وينبغي أن نتذكر أيضا أن الحالة الإنسانية ما زالت تبعث على القلق الشديد في ظل وجود مئات الآلاف من المشردين واللاجئين. ونوجه نداء ملحا إلى المجتمع الدولي لتعزيز ما يقدمه من مساعدة إنسانية إلى ضحايا العنف والمشردين في بانغي وفي المدن الأخرى بجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك إلى اللاجئين في البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

وختاما، فإن استعادة الثقة بين جميع عناصر مجتمع أفريقيا الوسطى وتعزيز روح المواطنة التي تتجاوز الاختلافات العرقية والدينية يمثلان شرطين أساسيين لعودة السلام الدائم والتسامح والتعايش السلمي بين مختلف الطوائف في أفريقيا الوسطى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كونغو – دودو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وباسم حكومة بلدي، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على اتخاذهم بالإجماع للقرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)، والذي يمهد السبيل لإيجاد حل يمكن أن ينهي الأزمة التي تمر بها جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أكثر من عام.

عندما تكلمت في هذه القاعة في ٦ آذار/مارس (انظر S/PV.7128)، ناشدت مجلس الأمن الموافقة على تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2014/142)، لأنه يراعي مختلف حساسيات وآراء الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المشاركة في تسوية الأزمة. وبعد شهر من ذلك، يسعدني أن أقول إن ندائي وجد آذانا صاغية. فالقرار المتخذ اليوم، الذي يأذن بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، يمثل مرحلة حاسمة في عملية استعادة الأمن والسلام، وبالتالي تحقيق الاستقرار في البلد. وهذه هي اللحظة المناسبة لكي أكرر الإعراب عن امتنان شعب أفريقيا الوسطى لأعضاء مجلس الأمن وللأمين العام ولأشير إلى أي مدى يتوقف أمل أمة بأكملها على هذا القرار. ونشيد أيضا بالجهود اللافتة التي بذلتها بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاري، والتي سمحت بتفادي حدوث أسوأ السيناريوهات المحتملة في بانغي وفي المناطق الداخلية من البلد.

وحكومة بلدي، إذ تعرب عن دعمها السياسي لتقرير الأمين العام ولضرورة نشر عملية لحفظ السلام، فإنها تدرك تماما نطاق ومدى تعقيد الأزمة في ضوء القدرات المحدودة للموارد البشرية والمادية التي تم التعهد بتقديمها حتى الآن.

عقب اتخاذ القرار، أود أن أؤكد هنا من جديد رغبة الحكومة في تعزيز بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، قبل نشر عملية حفظ السلام من خلال زيادة ٣ ٠٠٠ فرد، وفقا لاقتراح الأمين العام. ولذلك، فإنني أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، عن طريق الإسهام بالقوات والموارد الضرورية الأخرى من أجل بدء عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في أفريقيا الوسطى.

وبالإشارة إلى القرار الذي اتخذ للتو، فإننا ندرك حقيقة أن المسؤولية الجسيمة عن حماية شعب أفريقيا الوسطى تقع على كاهل السلطات الانتقالية. ولكن، كيف يمكننا أداء ذلك الدور بفعالية بدون قوات الدفاع والأمن، حتى إذا كان يجري إعادة تأسيسها؟ علاوة على ذلك، ليس بوسعنا تزويدها بالأسلحة، الخاضعة للحظر. وفي هذا الصدد، فإنني أكرر رغبة حكومة أفريقيا الوسطى في تخفيف الجزاءات المفروضة في إطار حظر الأسلحة، حتى نكون قادرين على تجهيز قوات الدفاع والأمن لدينا، التي سيجري تدريبها والإشراف عليها وتحديدها بشكل سليم.

عدا الجانب الأمني، فإننا ملتزمون، بدعم من المجتمع الدولي، بالتخفيف من المعاناة الإنسانية لشعبنا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نرحب بالنداء الموجه في القرار إلى الدول المانحة بتنفيذ تعهداتها ومتابعتها.

وعلى الصعيد السياسي، فإننا نؤكد للمجلس أننا قد شرعنا بالفعل في عملية الحوار الوطني والمصالحة، من خلال إنشاء البنية الأساسية لتحقيق هذه الغاية. ويمكنني أن أؤكد للمجلس التصميم التام للسلطات الانتقالية على مكافحة الإفلات من العقاب من خلال استعادة نظام العقوبات وإعادة إرساء الإدارة في جميع أنحاء البلد. ويشكل ذلك شرطا أساسيا مسبقا للتنظيم السليم للانتخابات المطلوبة لاستعادة الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وإذ نحيط علما بالتوصيات الواردة في القرار، فإننا لن ندخر أي جهد لضمان استعدادنا وتعاوننا الكاملين، بغية تيسير إرساء عمليات البعثة.

إن الحكومة، برئاسة فخامة السيدة كاترين سامبا – بانزا ورئيس الوزراء أندريه نزبيكي، تدرك تماما حقيقة أنه لا يتعين على المجتمع الدولي حل المشاكل بدلا من مواطني أفريقيا الوسطى أنفسهم. على العكس من ذلك، ستساعدنا الأمم المتحدة على

إنشاء الإطار اللازم لتسهيل الحوار بين مختلف الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني وغير ذلك من الأطراف، لأنه يتعين على مواطني أفريقيا الوسطى الجلوس معا، والدخول في حوار، لإيجاد حلول دائمة للعديد من الأزمات التي تؤثر على البلد.

لقد شكل اتخاذ القرار تتويجا لعملية طويلة. ونود أن نشكر الوسيط في أزمة أفريقيا الوسطى، الرئيس الكونغولي دنيس ساسو نغيسو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ورئيس تشاد إدريس ديبي إتنو والاتحاد الأفريقي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وشركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات الدولية غير الحكومية والأطراف الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى والمجتمع المدني، الذين نعبر لهم عن امتناننا للجهود التي بذلوها سعيا لتحقيق السلام والأمن.

في الختام، أود إعادة تأكيد التوصيات الواردة في بياني الأخير الذي أدليت به أمام مجلس الأمن، المتعلقة بضرورة أن تكون رئاسة البعثة وقيادة قوتها أفريقية، وأن يؤخذ العامل اللغوي والجانب الجنساني بعين الاعتبار عند نشر البعثة. (انظر S/PV.7128) .

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ .